ظاهرة أطفال الشوارع: التعريف، الأسباب، الآثار والمعالجات

د. إيناس فرحان محمد الزهيري [1]

تتناول هذه الورقة البحثية ملخصًا حول قضية أطفال الشوارع، ويمكن تلخيص نقاطها الأساسية في المحاور التالية:

* خطورة الظاهرة وأبعادها: تُعد ظاهرة أطفال الشوارع مشكلة خطيرة تواجه العديد من دول العالم، لما تحمل من مخاطر اجتماعية، واقتصادية، وأمنية، وثقافية تهدد أمن المجتمع واستقراره ورفاهيته.

* إحصائيات وتحذيرات دولية: قدّرت الأمم المتحدة في تقرير عام 2001 عدد أطفال الشوارع في العالم بحوالي 150 مليون طفل، مع توقعات بارتفاع هذا الرقم إلى 800 مليون إذا لم تتخذ الدول إجراءات جادة لمعالجة المشكلة.

* أسباب الظاهرة: تنشأ الظاهرة بشكل أساسي من عوامل اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى عوامل شخصية تتعلق بالطفل نفسه.

هدف البحث ومحاوره:

* دراسة أسباب الظاهرة وآثارها المخاطرة.
* تسليط الضوء على دور المنظمات الدولية، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية، والأجهزة الأمنية في الحد من هذه المخاطر.
* السعي لتحويل هؤلاء الأطفال إلى أفراد منتجين وصالحين في المجتمع، ومنع تحولهم إلى مجرمين يهددون الأمن والاستقرار.

الكلمات المفتاحية:

ظاهرة – أطفال- مجتمع – الشوارع - مخاطر

[1] قسم علم النفس التربوي، كلية العلوم التربوية، الجامعة الاسلامية بمنيسوتا - الولايات المتحدة الامريكية.

The Phenomenon of Street Children: Definition, Causes, Impacts, and Solutions

Abstract

The phenomenon of street children is a serious issue facing many countries worldwide, given the associated social, economic, security, and cultural risks that threaten societal safety, stability, and well-being. Consequently, nations attach great importance to this issue and strive to devise solutions and remedies. In a 2001 report, the United Nations estimated the global number of street children at 150 million, projecting that this figure could rise to 800 million if countries fail to seriously address this dangerous phenomenon. It is worth noting that this phenomenon stems primarily from economic and social factors involving the family and society, as well as personal factors related to the child.

This research focuses on this phenomenon by examining its causes and effects, as well as the roles played by relevant international organizations, government and non-governmental social welfare institutions, and security agencies in mitigating its risks. It explores efforts to transform these children into productive, upstanding members of society and to prevent them from becoming criminals who threaten societal security and stability.

Keywords: Phenomenon – Children – Society – Streets – Risks

المقدمة

تعد ظاهرة أطفال الشوارع مشكلة خطيرة تواجه الكثير من بلدان العالم؛ وذلك لما تنطوي عليه من مخاطر إجتماعية وإقتصادية وأمنية وثقافية تهدد أمن المجتمع وإستقراره ورفاهيته. ولذلك تولي دول العالم هذه الظاهرة أهمية كبيرة وتعمل على وضع الحلول والمعالجات لها، إذ قدرت الأمم المتحدة في تقريرها المقدم عام 2001 عدد أطفال الشوارع في العالم بـ150 مليون طفل، وتوقعت أن يرتفع هذا العدد إلى 800 مليون طفل إذا لم تعمل دول العالم بجدية على معالجة هذه الظاهرة الخطيرة، وذلك لأنها تؤدي إلى ظهور أجيال من المشردين الذين تتلقفهم عصابات الجريمة المنظمة وتجعل منهم مجرمين يشكلون خطراً كبيراً على المجتمع.

ومن الجدير بالذكر أن ظاهرة أطفال الشوارع هي بالأساس مشكلة تنبع من أسباب إقتصادية وإجتماعية تتعلق بالأسرة والمجتمع، وأسباب ذاتية تتعلق بالطفل نفسه، فهؤلاء الأطفال عادة ما يقومون بممارسة أعمال لا تتناسب وقدراتهم الجسمية وأشغال تفوق مستوى أعمارهم كثيراً، فهي ظاهرة أصبحت تمس أدق وأهم شريحة في المجتمع وهي شريحة الأطفال وتهدد حياتهم ومستقبلهم بشكل خطير، كما أنها تهدد المجتمع برمته لما تنطوي عليه من آثار خطيرة.

ويتناول هذا البحث هذه الظاهرة من حيث أسبابها وآثارها ودور المنظمات الدولية المعنية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية والأهلية والأجهزة الأمنية في الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتجنيب المجتمع مخاطرها وأضرارها والعمل على جعل هؤلاء الأطفال أعضاء صالحين ونافعين في المجتمع، والحيلولة دون تحولهم إلى مجرمين يهددون أمن المجتمع وإستقراره .. ومن الله التوفيق والسداد.

من هم أطفال الشوارع ؟

تعد ظاهرة أطفال الشوارع اليوم حقيقة لا بد من الأعتراف بها والوقوف على أسبابها وآثارها وانعكاساتها؛ وذلك لما تنطوي عليه من مخاطر لا حصر لها على المجتمع، فهي واحدة من المآسي التي تعاني منها المجتمعات في جميع دول العالم بلا إستثناء، وينبغي للمجتمع الدولي أن يواجه هذه الظاهرة بما تستحق من الاهتمام والدراسة ويضع لها المعالجات السليمة التي تحد من آثارها ومخاطرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية.

ولكي نفهم هذه الظاهرة بشكل دقيق، ينبغي لنا أولاً أن نعرّف طفل الشارع ونتعرف على صفاته

السلبية والإيجابية، لكي نفهم المشكلة بوضوح، ونتحرى الجهود المبذولة للحد من آثارها.

تعرف فئة أطفال الشوارع على أنهم الأولاد الذين ليس لديهم منزل ولا مكان مستقر يليق بالعيش الكريم، بحيث يقضون كل ساعات يومهم في الشوارع العامة. وأن العمر المحدد لهؤلاء الأطفال هو تحت عمر (الـ 18 عامًا)، وتشير الدراسات التي أجريت على هذه الظاهرة إلى أن أغلب أطفال الشوارع موجودون في معظم الدول، إن لم يكن جميعها، بالرغم من أن رعاية الطفل هي من أولويات جميع دول العالم، وأن ظاهرة أطفال الشوارع تشكل مشكلة اجتماعية عامة تخص مجتمع كامل وليست مشكلة صغيرة تخص منظمة إنسانية دولية أو وطنية بعينها، بل هي قضية يتحمل مسؤوليتها الجميع . إذ تشير الاحصائيات الدولية إلى أن عدد أطفال الشوارع في العالم يتراوح بحدود 150. مليون طفل، وأن هذا الرقم في تزايد مستمر، وقد يصل إلى 800 مليون طفل.[1]

وقد عرّفت منظمة الصحة العالمية أطفال الشوارع في تقريرها لعام 2002 بأنهم " تلك الفئة من الأطفال الذين يلاحظون في الشوارع و لا يذهبون إلى المدرسة، أو يتسولون في الشوارع، أو يبيعون في القطاع غير الرسمي حيث يعملون لحساب الآخرين".

وتعرّف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أطفال الشوارع بأنهم "كل طفل، ذكر أو أنثى، اتخذ من الشارع محلاً للحياة والأقامة دون رعاية أو حماية أو إشراف من جانب أشخاص راشدين مسؤولين". تعريف اليونيسيف عام 1986 .

وعرفت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أطفال الشوارع بالقول "إن مصطلح طفل الشارع الذي استعملته لجنة حقوق الأنسان في عام 1994 قد وضع في الثمانينات من القرن الماضي لوصف أي بنت أو ولد أصبح الشارع بالمعنى الأوسع للكلمة بما في ذلك المساكن غير المأهولة والقفار وما إلى ذلك، مسكنه ومصدر رزقه، ولا يحظى بما يكفي من الحماية والمتابعة والتوجيه من قبل بالغين مسؤولين"[2]

وبناءً على ما تقدم من تعاريف لأطفال الشوارع، فإن طفل الشارع هو البنت أو الولد الذي ترك منزل الأسرة وأصبح الشارع مسكنه ومصدر عيشه.

[1] أحمد موسى، أطفال الشوارع، المشكلة وطرق العلاج، المنصورة، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ص39

[2] تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان بشأن حماية وتعزيز حقوق الأطفال الذين يعملون و/أو يعيشون في الشوارع رقم A/HRC/19/35 بتاريخ 2012/1/11

ولقد صنفت منظمة اليونسيف فئة أطفال الشوارع إلى ثلاثة تصنيفات هي:[1]

1. **القاطنون في الشارع: وهم الأطفال الذين يعيشون في الشارع سواء في المباني المهجورة أوفي الحدائق العامة، وهؤلاء الأطفال يعيشون في الشارع بصورة دائمية أو شبه دائمية وبدون أسرهم، وعلاقاتهم بأسرهم الأصلية تكون إما منقطعة أو ضعيفة جداً.**
2. **الأطفال الذين يعملون في الشارع: وهم الأطفال المتمثلين بالباعة المتجولين والمتسولين، ويقضي هؤلاء الأطفال ساعات طويلة يومياً في الشارع، وأكثر أطفال هذا النوع يعودون لقضاء الليل مع عوائلهم، وأحياناً يقضون ليلهم في الشارع .**
3. **أسر الشوارع: وهم الأطفال الذين يعيشون أصلاً مع أسرهم الأصلية في الشارع.**

وهناك أصناف أخرى من أطفال الشوارع هم:

- **أطفال تم التخلي عنهم:**

وهم الذين تمزقت كل روابطهم بأسرهم: إما بفقدانهم، أو بسبب الطلاق، أو نتيجة لهجر أسرهم، ولا محل إقامة لهم ولا مأوى، ويسكنون الحدائق، ومواقف السيارات، والأرصفة وأسفل الجسور.

- **الأطفال المشردين**

وهم هؤلاء الأطفال الذين يعيشون في الشارع وفي المباني المهجورة، وتحت الجسور، ومحطات السكك الحديد، ومواقف السيارات، والمداخل، الميادين العامة، ولكنهم لا زالوا يحافظون على اتصالهم مع أسرهم في المناسبات حيث يرى هؤلاء الأطفال الشارع منزلًا لهم، ويقضون معظم حياتهم في الشارع في مهن التسول، وبيع الأدوات المنزلية، وتلميع الأحذية، ومسح السيارات؛ حتي يزيد دخلهم، ودخل أسرهم، وعادة ما يرسل هؤلاء الأطفال المال لأسرهم.

الأطفال المشردين الأيتام

هؤلاء الأطفال هم الذين يعيشون ويعملون في الشارع، وليس لديهم أي اتصال مباشر مع أسرهم، وقد سبق لهم الهروب من إساءة المعاملة النفسية والجسمية، حيث يعد هؤلاء الأطفال مشردين وأيتامًا. وفي أغلب الأوقات يتعرض هؤلاء الأطفال للتعذيب، أو الضرب المبرح؛ نتيجة للعلاقات الممزقة

[1] https://www.unicef.org/reports/annual-report-1986

لأسرهم، وقد يكون هؤلاء الأطفال أيتامًا بالفعل وتخلت عنهم أسرهم، أو لديهم أسر مفككة؛ نتيجة للهجرة من أسرهم، أو الحرب، أو المجاعة، أو الأمراض أو الفقر.

وتشير العديد من الدراسات إلى خصائص أطفال الشوارع باعتبارهم إشكالية مرتبطة بالظاهرة، وبالآثار المترتبة عليها، وتؤكد تلك الدراسات على أن هؤلاء الأطفال يتصفون بالكذب، والسرقة، والنشل، والتخريب، والشغب، والخطورة على الأمن، والهروب من المنزل والمدرسة، والفشل الدراسي، والتشرد والبطالة والتسول، والعدوان والتمرد على السلطة، وعدم ضبط الانفعالات، والسلوك الجنسي المنحرف، وتعاطي المخدرات والمسكرات،[1]

أسباب حدوث ظاهرة أطفال الشوارع

إن ظاهرة أطفال الشوارع لم تأت من فراغ ولم تنشأ دون أسباب أدت الى نشوئها وتفاقمها حتى أصبحت معضلة كبيرة يواجهها المجتمع الدولي برمته بالرغم من إختلاف حدتها بين بلد وآخر، وأن وضع اليد على أسباب هذه الظاهرة الخطيرة هو الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح من أجل معالجتها أو الحد منها والتخفيف من مخاطرها وآثارها وإنعكاساتها على المجتمع.

وهناك الكثير من الدراسات التي تناولت أسباب هذه الظاهرة، وقد تعددت الآراء والاتجاهات في تبيان أسبابها، ولكنها، كمحصلة نهائية، قد أجمعت على أسباب اجتماعية واقتصادية وأسرية وذاتية تتعلق بالأطفال أنفسهم. وفي ما يأتي أهم الأسباب:[2]

أسباب اجتماعية تتعلق بالمجتمع:

لقد شهدت مدن العالم نمواً كبيراً في العقود الأخيرة أدى إلى تضخم أعداد السكان فيها، فقد هاجر إليها الآلاف من العوائل من الريف واستقروا فيها، مما ولد ضغطاً شديداً على موارد العيش فيها، وجعلها لا تستطيع تلبية حاجات سكانها بما يتناسب مع متطلبات العيش الحضري، فلجأت العوائل المهاجرة من الريف إلى بناء العشوائيات في أطراف المدن، وهي عشوائيات شكلت مشكلة كبيرة للحكومات والأجهزة الرقابية، حيث سكنتها العوائل الفقيرة التي لا تستطيع تلبية متطلبات الدراسة

[1] الدكتور برزان ميسر الحامد، ظاهرة أطفال الشوارع: الأسباب والمشكلات والمعالجات، جامعة الموصل، العراق 2019

[2] مظفر جواد أحمد، سيكولوجية أطفال الشوارع، ورقة بحثية مقدمة الى مركز الدراسات التربوية وألبحاث النفسية، جامعة بغداد، 2018

لأطفالها فضلاً عن عدم قدرتها على تلبية متطلبات العيش لأفراد الأسرة، فأرسلت أطفالها إلى الشوارع ليعملوا في بيع بعض الحاجيات أو يمارسون أعمالاً خدمية أخرى للسيارات، فأصبح هؤلاء الأطفال فريسة للانحراف؛ إذ شهدت مدن العالم في القرن الماضي نمواً سكانياً سريعاً، وحسب الأمم المتحدة، فقد ازداد سكان المدن زيادة كبيرة، فبعد أن كان سكان المدن يشكلون 13% من مجموع السكان في العام 1900 أصبحت النسبة 29% في العام 1950، ثم ارتفعت لتصل إلى 49% في العام 2005، ومن المتوقع أن تبلغ النسبة 60% عام 2030.[1]

ومن العوامل التي يسهم فيها المجتمع في إنتشار ظاهرة أطفال الشوارع هو إزدياد الطلب على عمالة الأطفال، حيث يفضل أصحاب العمل تشغيل الأطفال بسبب قلة الأجور التي يتقضاها الأطفال ولكونهم لا يخضعون لقوانين الضمان الأجتماعي والتأمين الصحي وغيرها من القوانين التي يفرضها تشغيل الكبار، وتشير إحدى الدراسات التي تناولت عمالة الأطفال الى أن 84% من أصحاب العمل يفضلون تشغيل الأطفال لأنهم قادرون على القيام بأعمال ومهام وواجبات لا يستطيع الكبار القيام بها، وأن 86% من أصحاب العمل يشغلون الأطفال لأنهم يعملون بشكل متواصل طوال ساعات العمل ولا يطلبون الاستراحة، ولا يهدرون الوقت في أعمال جانبية أخرى، فيكون إنجازهم أفضل من الكبار، وأن 30% من أصحاب العمل لا يفضلون تشغيل الكبار بسبب تذمرهم أو مطالبتهم بزيادة الأجور أو عدم تنفيذهم للواجبات.[2]

أسباب تتعلق بالأسرة:

الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع، والأسرة السليمة المتماسكة تنتج جيلاً واعياً متعلماً من الأبناء الذين يصبحون قادة في مجتمعاتهم، وكلما كان بناء الأسرة سليماً، كان الأبناء عناصر فاعلة في مجتمعاتهم، ولنا في موروثنا الثقافي خير دليل على ذلك، فالشاعر العربي حافظ إبراهيم:

الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق

والأم هنا في قول الشاعر هي الأسرة، ولا بد من رعاية الأسرة التي تستحقها من الرعاية الاجتماعية

[1] أبو بكر مرسي محمد مرسي، ظاهرة أطفال الشوارع، المفهوم، الأنتشار، العوامل المسؤولة، المخاطر، الجهود المبذولة، رؤية غير حضارية، الطبعة الأولى، القاهرة، جمهورية مصر العربية، مكتبة النهضة المصرية، 2001، ص42

[2] برزان ميسر الحامد، ظاهرة أطفال الشوارع الأسباب، الآثار، المشكلات والمعالجات، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، العدد 10 سنة 2019، ص55

والاقتصادية والتربوية لكي نضمن مستقبل الأجيال ولكي نجنب مجتمعاتنا عواقب الأنحراف والجنوح والشذوذ.

بيد أن هناك عوامل كثيرة تجعل من الأسرة سبباً في جنوح الأطفال إلى الشارع وضياعهم وضياع مستقبلهم، الأمر الذي يتسبب في هذه الظاهرة التي نحن بصددها وما تنطوي عليه من مخاطر.

التفكك الأسري: ويعني تشتت الأسرة وتمزقها بسبب الطلاق أو موت أحد الوالدين أو تعدد الزوجات وغير ذلك من العوامل التي تؤدي الى تفكك النسيج الاجتماعي الرابط للأسرة والذي يحافظ على وحدتها وتماسكها. فكثيراً ما تؤدي هذه العوامل إلى فقدان معيل الأسرة، الأمر الذي يضطر الابن الأكبر، وهو في سن مبكرة، إلى ترك المدرسة والنزول إلى الشارع من أجل إعالة أمه وأخوته. ويذكر تقرير مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الأنسان لعام 2012 "تعاني معظم أسر الأطفال ذوي الصلات بالشارع باستمرار من التمييز والفقر والإقصاء الاجتماعي في المجتمعات التي تكون فيها الفوارق كبيرة أو في تزايد. ويحصل قليل منها على الدعم الاقتصادي والمساعدة لرعاية الأطفال والمساعدة لضمان تحمل الآباء الغائبين لمسؤولياهتم تجاه أبنائهم، وعلى خدمات الصحة العقلية أو إعادة تأهيل مدمني المخدرات."[1]

العنف الأسري:

يرتبط العنف الأسري إرتباطاً وثيقاً بوضع الأسرة الاقتصادي والاجتماعي، فالأسرة المستقرة لا تعاني من هذه الحالة، بل تحتضن أبناءها بالمحبة والتربية السليمة، ولكن الأسر التي تعاني من أوضاع إقتصادية صعبة غالباً ما يمر فيها الأب بضائقة تجعله يقسو على أبنائه، الأمر الذي يسبب لهم عقداً نفسية تضطرهم في كثير من الأحيان إلى ترك المنزل والنزول إلى الشارع، كما أن الخلافات بين الوالدين وكثرة المشاكل بينهما تجعل الأطفال في وضع نفسي غير مستقر، وتدفعهم الى مغادرة المنزل. وتشير منيرة آل سعود الى أن العنف الأسري هو "أي سلوك أو عمل متعمد متكرر يصدر من قبل أحد الوالدين أو كليهما، أو الآخرين المحيطين بالطفل، أم من غرباء عن الطفل ويتسبب في إحداث أي نوع من الأذى والضرر على الطفل"[2]

[1] تقرير مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الأنسان، مصدر سابق، ص8

[2] منيرة آل سعود، إيذاء الأطفاال: أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرضين له،)القااهرة، مصر، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ص43

الوضع الأقتصادي السيء للأسرة

يعد العامل الاقتصادي أحد أهم جنوح الأطفال ونزولهم إلى الشارع، فالأسرة التي تعاني من شظف العيش وقلة الموارد تضطر إلى تشغيل أطفالها من أجل تلبية إحتياجات الأسرة وتأمين معيشتهم وملبسهم ومسكنهم، كما أن عمل الأب طوال اليوم وعودته إلى البيت منهكاً يجعله في وضع لا يستطيع متابعة أطفاله من حيث الرقابة والتوجيه، وقد تضطر الأم أحياناً الى العمل من أجل تغطية متطلبات الحياة، مما يجعل الأطفال بعيدين عن رقابة الوالدين، فيؤدي إلى الأمر إلى الانحراف وترك المدرسة والجنوح الى الشارع.

وتشير العديد من الدراسات الى أن سوء الوضع الاقتصادي للأسرة يعد المسؤول الأول عن تشرد الأطفال ونزولهم الى الشارع وممارستهم التسول، ولا سيما إذا كان الأب يعاني من البطالة، ويعجز عن تلبية متطلبات أسرته، فيدفع أطفاله إلى ترك المدرسة والنزول إلى الشارع للعمل.[1]

سوء معاملة الأطفال

إن تربية النشيء الجديد تعد من أولويات بناء المجتمع بناءً سليماً وضمان مستقبله، فالأطفال هم شباب المستقبل وقادة البلد في قادم السنين، وأن أي خلل في تربية النشيء له إنعكاسات خطيرة على مستقبل أي بلد، ولذلك تهتم الأمم ببناء الأنسان، فالاستثمار في بناء الإنسان هو ضمان لتقدم الأمم والشعوب ونموها وتطورها وازدهارها، وأن بناء الإنسان يبدأ من الأطفال، فكلما كان بناء النشيء الجديد بناء سليماً من الناحية الصحية والتربوية والنفسية والاجتماعية، تمكنت الأمم والشعوب من تحقيق أهدافها وطموحاتها في النهوض والرقي.

إن أخطر مشكلة تواجهها بلدان العالم اليوم هو هذه الأعداد المتزايدة من أطفال الشوارع الذين يشكلون قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة لتلحق بالبلد آثاراً لا تحمد عقباها، ومن أهم أسباب هذه الظاهرة الخطيرة هي سوء معاملة الأطفال التي تتمثل في ما يأتي:

- التخلي عن الأطفال، هناك الكثير من الأسر التي تتخلى عن أطفالها بسبب سوء أوضاعها الاقتصادية والمعاشية سواء برمي الأطفال حديثي الولادة في الشوارع، أو عند أبواب الجوامع

[1] عبدالرحمن عسيري، الأنماط التقليدية والمستحدثة لسوء معاملة الأطفاال، أعماال ندوة سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001

أو الكنائس، أو بيعهم لقاء مبالغ مالية. وهذا أمر غاية في الخطورة؛ لأن هذا الطفل ربما يقع في أيادي العصابات التي تستغله لأغراضها الإجرامية.

- إهمال الأطفال، ويتمثل ذلك في فقدان الحب والحنان والرعاية والتشجيع، الأمر الذي يجعل الطفل بعدم أهميته وشعوره بالإحباط.
- الإيذاء الجسدي، ويتمثل في ضرب الطفل أو تعريضه للعقاب الشديد الذي يلحق به آثاراً جسدية، فيضطر الطفل إلى مغادرة المنزل والهروب إلى الشارع بهدف التخلص من ذلك.
- الإيذاء النفسي، ويتمثل في الإهانة والتحقير وحتى الطرد من المنزل، الأمر الذي يولد لدى الطفل حالة من الشعور بالحاجة للانتقام.
- الإساءة الجنسية، وهذه أخطر أنواع سوء معاملة الأطفال واستغلالهم، وهي للأسف الشديد في تزايد على المستوى العالمي.
- التسول بالأطفال، فهناك عصابات تستغل الأطفال لأغراض التسول في الشوارع، وهي عصابات جريمة منظمة.
- تشغيل الأطفال، إن اضطرار العوائل الفقيرة إلى إرسال أولادها للعمل سواء في الشوارع أو المصانع أو غيرها يعد انتهاكاً خطيراً لحقوق الطفل؛ وذلك لأن الطفل في هذا العمر ينبغي أن يكون في قاعات الدرس يتعلم وينشأ نشأة سليمة.

وقد أشارت الدراسة التي قدمها الدكتور عبدالرحمن عسيري إلى أن إساءة الآباء للأبناء وإيذائهم جسدياً ونفسياً وإجبارهم على العمل في المنزل أو خارجه وتعرضهم للطرد من المنزل، كلها عوامل تدفع الأطفال إلى الهروب من المنزل إلى الشارع، حيث يضطر الطفل إلى ذلك من أجل تجنب العقاب والضرب والإيذاء الجسدي والنفسي.[1]

أسباب تتعلق بالطفل

بالرغم من أن المجتمع والأسرة يتحملان المسؤولية الأكبر في نزول الأطفال الى الشارع، هناك

[1] عبدالرحمن عسيري، الأنماط التقليدية والمستحدثة لسوء معاملة الأطفال، أعمال ندوة سوء معاملة الأطفال وإستغلالهم غير المشروع، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص412

أسباب تتعلق بالطفل نفسه، فهناك أطفال يحملون من الصفات والطباع التي تجعل السيطرة عليهم غاية في الصعوبة، الأمر الذي يتطلب وضع برامج خاصة لرعاية هذا الصنف من الأطفال والحيلولة دون جنوحهم الى الشارع وضياع مستقبلهم، ومن الأسباب التي تتعلق بالأطفال وتؤدي الى نزولهم الى الشارع ما يأتي:

- حب الحرية وكسر القيود التي تفرضها الأسرة على حركة الطفل، يدفعانه للهروب من المنزل والنزول إلى الشارع.
- ضعف اهتمام الأسرة بالطفل ومتابعته ورعايته تجعله يشعر بعدم أهميته داخل الأسرة، فيبحث عن هذا الاهتمام في الشارع.
- إهمال الطفل من قبل الوالدين، بسبب أوضاعهما الاقتصادية أو الاجتماعية، وعدم الاستماع إليه، وتلبية احتياجاته ومتطلباته.
- الرغبة في التملك، فهناك أطفال يرغبون في تملك حاجات معينة، وعندما لا يحصلون عليها داخل الأسرة، ينزلون إلى الشارع الذي يوفر لهم دخلاً معينا يمكنهم من تأمين تلك الحاجات، وهنا يبدأ استغلال الأطفال وانحرافهم.
- الرغبة في المغامرة، فهناك أطفال لديهم روح المغامرة، وهذا يدفعهم إلى النزول إلى الشارع والتوجه نحو المجالات التي تحقق لهم هذه الرغبة.
- التمييز بين الأطفال داخل الأسرة والتفرقة في معاملتهم ورعاية والاهتمام بهم تجعل الطفل يشعر بالظلم والغيرة، فيندفع إلى الشارع.[1]

آثار ظاهرة أطفال الشوارع على المجتمع

إنَّ وجود الأطفال بالشارع يعرضهم بلا شك للعديد من المخاطر التي تؤثر فيهم، وفي المجتمع، كالإصابة بالأمراض وتكوين جماعات انحرافية، والممارسات الجنسية الشاذة، والاستغلال من قبل

[1] عادل محمود رفاعي، الخدمة الأجتماعية في مجال تأهيل ورعاية أطفال الشوارع، 2003، دار الفكر العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

عصابات الجريمة المنظمة حيث مارس هؤلاء الأطفال سلوكيات محفوفة بالخطر، قد تؤدي إلى إصابتهم بالأمراض النفسية أو العضوية على اختلاف أنواعها، ومن أهم تلك الممارسات الضارة:

- التدخين: حيث يؤدي حب الاستطلاع والرغبة في المغامرة والتقليد الى أن يمارس أطفال الشوارع التدخين الذي يشكل الخطورة الأولى نحو التعاطي فيما بعد.
- التسول: إن حاجة طفل الشارع إلى المال لتوفير احتياجاته من المأزى والغذاء والملبس تدفعه إلى ممارسة التسول، كما أن هناك عصابات تستغل هؤلاء الأطفال وتجبرهم على التسول، الأمر الذي له انعكاسات خطيرة على شخصية الطفل، وتدفعه إلى النفاق والسخط على الآخرين والتشاؤم والخوف من المستقبل والشعور بالدونية والرغبة في الأنتقام.
- السرقة: إن بقاء الأطفال في الشوارع دون رقابة ومتابعة وتوجيه من إسرهم أو مسؤولين عنهم يرشدونهم إلى الطريق السليم ويهدونهم إلى العمل الصالح والسلوك القويم، يجعلهم عرضة إلى الانحراف والاستغلال من قبل عصابات الجريمة المنظمة التي تستغلهم أبشع استغلال، وتدفعهم إلى ارتكاب الجرائم، وأولها السرقة، فتكون هذه الخطوة أولى الخطوات نحو الانحدار إلى عالم الجريمة والعدوان على الآخرين.
- التسرب من المدرسة: يعد تسرب الأطفال من المدارس أول خطوة نحو توجههم نحو الشارع، فالتسرب من المدرسة يجعل الطفل يعيش حالة من الفراغ التي لا يجد طريقاً يملؤه غير الشارع، ولهذا فإن العمل الجاد نحو القضاء على ظاهرة التسرب من المدارس ينبغي أن يحظى بأولوية عليا في برامج المؤسسات التربوية وذلك من خلال وضع المناهج التعليمية التي تتلاءم واحتياجات الأطفال، وضبط العلاقة بين التلميذ والمدرسة وجعل المدرسة بيئة محببة للطفل يشعر فيها بالأمان والاطمئنان والراحة، فضلاً عن تبني مجانية التعليم والتخفيف عن كاهل العوائل الفقيرة التي لا تستطيع الإنفاق على أطفالها. فهناك الكثير من الأسر الفقيرة التي تدفع أبناءها إلى ترك المدرسة والتوجه إلى الشارع للعمل. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن أكبر نسبة تسرب قد حدثت في سن 12 سنة؛ حيث بلغت تلك النسبة 67%، وأن أهم الأسباب

في ذلك هو حاجة الأسرة إلى دخل يساعدها على تلبية متطلبات العيش، فيخرجون أطفالهم من المدرسة ويرسلوهم الى الشارع.[1]

وهناك آثار خطيرة لهذه الظاهرة على الأطفال أنفسهم، وأهمها:

- العقد النفسية، إذا تؤدي حياة الشوارع إلى أمراض نفسية خطيرة على الأطفال، كالانطوائية والعدوانية والحقد والغيرة وحب الأنتقام.
- التخلف الجسدي، فحياة الأطفال في الشوارع تؤدي إلى تخلفهم جسدياً بسبب ضعف النمو نتيجة لما ياعنونه من شظف العيش وسوء التغذية وعدم الرعاية الصحية.
- ضعف العاطفة والإحساس، وذلك بسبب التمتع بالطفولة والشعور بالدونية مقارنة بأقرانهم الذين أكملوا تعليمهم وتبوأوا مراكز في المجتمع، الأمر الذي يولد لديهم الشعور بالحسد والحقد.
- عدم الثقة بالآخرين، وذلك بسبب معاناة الأطفال من الأهمال والحرمان وسوء المعاملة والتعرض للأذى التفسي والجسدي.[2]

أما آثار هذه الظاهرة الخطيرة على المجتمع، فتتمثل بما يأتي:

المخاطر الأمنية:

- النصب والاحتيال والغش، حيث يتعلم هؤلاء الأطفال هذه الممارسات المنحرفة من أصدقاء السوء أو من العصابات الأجرامية التي تستغلهم لتنفيذ مآربها.
- الخطف، كثيراً ما يتعرض هؤلاء الأطفال إلى الخطف من قبل العصابات الإجرامية التي تتاجر بالبشر أو بالأعضاء البشرية.
- الاستغلال، حيث تستغل عصابات الجريمة المنظمة هؤلاء الأطفال لتنفيذ جرائم.

[1] فوزية محمود النجاحي، إكرام حمودة الجندي " الأبعاد الاجتماعية لظاهرة تشرد الأطفال، خطورة أطفال الشوارع (الأسباب – المشاكل – الحلول وسبل العلاج)" (القاهرة، جار الكتاب الحديث، 2015م

[2] عبدالرحمن عبدالوهاب علي، أطفال الشوارع في اليمن، دراسة إجتماعية، إقتصادية، نفسية، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية، بحث منشور على صفحة منتدى المرأة للدراسات والتدريب بتاريخ 8 تموز 2008.

- الاستغلال الجنسي، وهذا أخطر أنواع الاستغلال، ويذكر الدكتور برزان ميسر الحامد في دراسته لهذه الظاهرة الخطيرة أن أطفال الشوارع سواء كانوا باعة أو متسولين أو عاملين في تقديم بعض الخدمات في الشارع، كثيراً ما يتعرضون إلى الاستغلال الجنسي من قبل العصابات الإجرامية التي تستغلهم بسبب ضعفهم وعدم قدرتهم على مواجهة الإساءة الجنسية.[1]

المخاطر الاجتماعية

إن المخاطر الاجتماعية التي تتركها ظاهرة أطفال الشوارع على المجتمع كثيرة ومتنوعة، الأمر الذي يحتم معالجتها بسياسات واقعية رصينة تجنب المجتمع مخاطرها، وأن أهم تلك المخاطر الاجتماعية هي ما يأتي:

- انتشار الأمية والتخلف بين أطفال الشوارع، حيث أن ترك الأطفال لمقاعد الدراسة يجعلهم فريسة للأمية والجهل والتخلف، الأمر الذي له إنعكاسات خطيرة على المجتمع وعلى نهوضه وتطوره ونموه.
- الجنوح للجريمة، إن وجود الطفل في الشارع يجعله في مستوى متدنٍ من الوعي والإدراك إلى الحد الذي لا يستطيع التفريق بين الخطأ والصواب في سلوكه، ويجعله يحمل قيماً متناقضة للمرح والعنف والسلوك القويم والسلوك المنحرف.
- الإجرام والتشرد، فكلما طالت فترة بقاء الطفل في الشارع كلما تعمقت لديه حالة الانعزال عن المجتمع وإزدادت لديه السمات العدوانية التي تدفعه إلى الإجرام والتشرد.
- الروح العدوانية، فنزول الطفل إلى الشارع يجعله يتبع سلوكاً منحرفاً معادياً للمجتمع حباً بالانتقام بسبب معاناته من الأهمال والشعور بالدونية والحرمان وسوء المعاملة.
- الأمراض العضوية، فحياة الأطفال في الشوارع مليئة بمخاطر الإصابة بالأمراض مثل سوء التغذية والتدرن والأنيميا والجرب وغير ذلك من الأمراض الخطيرة التي لها انعكاسات خطيرة على المجتمع.

[1] برزان ميسر الحامد، ظاهرة أطفال الشوارع، مصدر سابق، ص69

- انتشار البطالة بين البالغين، إذ إن نزول الأطفال إلى سوق العمل يؤدي إلى تقليص فرص العمل للبالغين، ولا سيما أن أصحاب العمل يفضلون تشغيل الأطفال بسبب قلة الأجور التي يتقاضاها الأطفال، وعدم شمولهم بالضمان الاجتماعي، وتنفيذهم لأوامر أصحاب العمل.

الإجراءات والتدابير المطلوبة للحد من ظاهرة أطفال الشوارع

دور الدولة في الحد من ظاهرة أطفال الشوارع

إن مسؤولية الدولة في رعاية مواطنيها هي من واجباتها الأساسية، فالدولة مسؤولة عن حماية مواطنيها وحماية ممتلكاتهم وتوفير الامن والاستقرار والهدوء لهم، والدفاع عنهم، وضمان الحريات العامة كحرية السكن والتملك والعمل والتنقل وإبداء الرأي وتوفير التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وإقامة المرافق العامة كالنقل والاتصالات ووسائل الإعلام المختلفة والكهرباء والمياه، وتحقيق العدالة بين الناس، وتأمين ضمان اجتماعي لمواجهة حالات الشيخوخة والعجز والمرض، وتوفير السكن الملائم لكل مواطن وغيرها من الواجبات التي تتكفل بها السلطة لضمان حياة المواطن وتوفير احتياجاته، إذ يتعين على السلطة في كل الأحوال والأوقات أن تكون هي المبادرة في توفير وضمان حقوق المواطنين الأساسية التي كفلها الدستور و القوانين الوطنية الأخرى، فكل حق ضمنه الدستور للمواطن يجب أن يكون مقدما ومضمونا في سياسات السلطة وسلوكها على نحو من شأنه أن يحفظ المواطنين من السقوط في براثن التعسف والظلم والاستبداد.

وتأتي حماية الأسرة في مقدمة هذه المسؤولية وأولوياتها بوصفها المكون الأساس للمجتمع، فالدولة تتحمل المسؤولية الأولى عن حماية الأسرة والحفاظ على ديمومتها وتماسكها والحيلولة دون تفككها بسبب الفقر والجوع وانخفاض الدخل أو فقدانه، الأمر الذي يؤدي إلى نزول الأطفال إلى الشارع للعمل أو التسول، فيتسربون من التعليم ويتعرضون إلى أنواع من الانتهاك لحقوقهم. ولغرض تحقيق هذا الهدف، يجب على الدولة القيام بما يأتي:

- تطوير برامج الدعم الأجتماعي
- العمل على تحقيق العدالة الأجتماعية
- توفير الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين ضد مختلف أنواع المخاطر.
- ضمان معايير المعيشة الإنسانية للجميع

- ضمان وصول جميع المواطنين للخدمات الأساسية
- ضمان مجانية التعليم لجميع الأطفال، وبخاصة في المرحلتين الابتدائية والأساسية
- الضمان الصحي لجميع المواطنين
- تأمين السكن المناسب للأسر
- ضمان فرص العمل للقادرين على العمل[1]

وهذه الضمانات هي مجموعة من الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الهادفة لتوفير ضمانات شاملة لكل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه وأقصى قدر من الرفاهية في إطار الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، فيجب الإيمان بأهمية الأسرة كمؤسسة اجتماعية لها أهدافها ووظائفها، كما يجب ان تنصب عليها كافة عناصر الإصلاح والتوجيه والتنمية، لتحقيق التكيف الاجتماعي لأفرادها وتحسين أوضاعهم، وبخاصة الأطفال الذين يجب أن تركز عليهم برامج الدولة وخططها ومشروعاته التي تعنى أساساً بالطفل الذي يجب أن يشبع حاجاته داخل الأسرة، أو داخل منظمات إجتماعية أخرى كالمراكز الإيوائية حيث تصاغ هذه الخدمة لتعزيز مقدرة الوالدين أو مقدمي الرعاية على تقديم ما يحتاجه الطفل، وتعزيز علاقات الأسرة بالمنظمات الاجتماعية بهدف إستكمال الرعاية ومعالجة نواحي الضعف والخلل في تلك الرعاية أو التعويض عنها بتولي الرعاية المتوقعة للطفل من أسرته، أو غيرهم ممن يقدم له الرعاية.

ولغرض تحقيق هذه الأهداف، لا بد أن تقوم الدولة بما يأتي:

1. الانضمام إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل.
2. تشريع القوانين الوطنية التي تحمي حقوق الطفل وبما يتوافق مع الاتفاقيات، والمواثيق الدولية ذات الصلة.
3. إنشاء الهيئات الوطنية الخاصة بالطفولة.

[1] الدكتور محمد أحمد محمود عبدالرحيم، أستاذ التخطيط الاجتماعي-جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية، الحماية الاجتماعية ومعالجة إشكاليات الأسرة، 2022، ص28

4. إنشاء المؤسسات الخاصة برعاية الأطفال الأيتام والمشردين.

فالأسرة أساس المجتمع، والدولة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن المحافظة على كيانها وتماسكها وقيمها الاجتماعية والأخلاقية والدينية، وأن من واجب الدولة أن تكفل حماية الأمومة والطفولة وترعى النشء وتوفر لهم الظروف المناسبة للعيش الكريم، وأن ترعاهم من النواحي الصحية وتوفر لهم التعليم والسكن ضمن عوائلهم بهدف الحيلولة دون اضطرار أسرهم إلى إرغامهم على ترك مقاعد الدراسة، والنزول إلى الشارع أو التوجه إلى سوق العمل، إذ إن من واجب الدولة ومسؤوليتها أن تكفل للفرد والسرة، وبخاصة الطفل والمرأة، الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش الكريم والدخل المناسب والسكن المناسب أيضاً.

إن قيام الدولة بمسؤولياتها وتنفيذ التزاماتها بموجب القوانين الوطنية والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل سيقودنا إلى ضمان تنشئة النشء على وفق القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية والوطنية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها والمحافظة عليها ويجنبنا مخاطر إنحراف الأطفال وتشردهم وضياعهم، الأمر الذي يهدد كيان المجتمع وأمنه واستقراره ورفاهيته، حيث إن التنشئة السليمة للأطفال تحقق ما يأتي:

- تشكيل شخصية الطفل وطبعها بالطابع الأصيل من خلال غرس قيم التسامح والشهامة والمروءة والتضحية والتضامن والاحترام ونبذ قيم الانحراف والعنف والتعصب.
- تأمين تنشئة الأطفال في السنوات الأولى وسط أسرة يحس فيها الطفل بأنه عضو فيها يتعلم منها القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية السليمة.
- ضمان التوعية الأسرية لتفادي عوامل التصدع داخل الأسرة ومساعدتها على حل مشاكلها وتوجيهها في مجالات رعاية الطفل حتى ينمو في جو أسري سليم.
- ضمان عدم انحراف الأطفال، لأن تنشئة الطفل داخل أسرة متماسكة هو الضمانة الأساسية للتنشئة السليمة.
- تنمية مواهب الطفل واتجاهاته العقلية والفنية والابداعية ليكون قادراً على التفكير السليم .
- تكوين أسر واعية بحاجات أطفالها ومطالب نموهم في مختلف المراحل والحرص الدائم على حماية حقوقهم.

- ضمان إبتعاد الطفل عن كل ما يضر بجسمه وبعقله وبمجتمعه حتى يكون متمتعا بالاستقرار النفسي والشعور بالسعادة.[1]

الخاتمة والاستنتاجات

لقد أصبح واضحاً اليوم أن ظاهرة أطفال الشوارع حقيقة ماثلة للعيان وهي تتفاقم يوماً بعد يوم، الأمر الذي يتطلب من الدول والمنظمات غير الحكومية والمجتمع بمعناه الأوسع المبادرة إلى حلول ناجعة لمعالجة هذه الظاهرة والحد من آثارها وتداعياتها الخطيرة على المجتمع من النواحي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبالرغم من اعتراف جميع الجهات المعنية، بمن فيهم الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الأقليمية الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بخطورة هذه الظاهرة، لكن التدابير والأجراءات المتخذة حتى الآن لمعالجتها لم ترتقِ، للأسف، إلى المستوى المطلوب من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لمعالجة أسبابها والحيلولة دون تفاقمها.

لقد قادنا البحث في هذه الظاهرة الخطيرة إلى الاستنتاجات التالية:

1. إن ظاهرة أطفال الشوارع مشكلة خطيرة تعاني منها الكثير من دول العالم.
2. إن هذه الظاهرة تتفاقم يوماً بعد يوم.
3. هناك مفاهيم مختلفة في النظرة إلى أطفال الشوارع، فهناك من يصمهم بالانحراف والجنوح، وهناك من يعتبرهم ضحية الفقر والتفكك الأسري وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها الدول.
4. أكدت المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الطفل، وأهمها إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، على حقوق جميع الأطفال، بمن فيهم أطفال الشوارع، في الحياة والتعليم والصحة والرفاهية وغيرها من الحقوق التي أقرتها تلك المواثيق الدولية.
5. لم تحقق الدول التي تعاني من ظاهرة أطفال الشوارع حتى الآن حقوق الطفل المنصوص عليها في المواثيق الدولية.
6. لم تعالج الدول بشكل جدي أسباب ظاهرة أطفال الشوارع.

[1] موقع الأمم المتحدة على الأنترنيت، وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة، لجنة حقوق الطفل، برقم CRC/C/IRQ/2-4 بتاريخ 2014/3/17 بعنوان "تقارير الدول الأطراف في إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 والمقدمة الى اللجنة عام 2013".

7. لم تتخذ الدول التي تعاني من ظاهرة أطفال الشوارع حتى الآن الإجراءات والتدابير التي من شأنها الحيلولة دون تفكك الأسر ونزول الأطفال إلى الشوارع وتسربهم من مقاعد الدراسة.
8. ليس هناك مؤسسات كافية لإيواء الأطفال الأيتام أو المشردين وتربيتهم تربية سليمة تحول دون نزولهم إلى الشارع.
9. لم تكافح الأجهزة الأمنية عصابات الجريمة المنظمة التي تستغل الأطفال وتدفعهم إلى ارتكاب جرائم السرقة والبغاء وتعاطي المخدرات وغيرها.
10. تتعامل أجهزة الشرطة والأجهزة الأمنية مع أطفال الشوارع بالعنف والإساءة إليهم.
11. الحراس في المؤسسات الإصلاحية لا يتعاملون مع الأطفال بهدف إصلاحهم، بل إن الطابع الأمني والعنف هو السائد في تلك المؤسسات.
12. هناك عجز كبير في قدرات الجمعيات الخيرية والمجتمع المحلي على المساعدة في معالجة ظاهرة أطفال الشوارع.

التوصيات

1. ضرورة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل وتشريع قوانين وطنية لحماية حقوق الأطفال المنصوص عليها في المواثيق الدولية ذات الصلة، وبخاصة إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.
2. تشريع قوانين الرعاية الاجتماعية للأسر والأمومة والطفولة ورعاية الأيتام والمشردين.
3. بناء المؤسسات الإصلاحية ودور الأيتام والمشردين وتجهيزها بما تتطلبه رعاية الأطفال من مستلزمات ومتطلبات تحقق لهم التنشئة السليمة.
4. تدريب الكوادر المسؤولة عن المؤسسات الإصلاحية ودور الأيتام والمشردين وتأهيلهم وتوعيتهم بحقوق الطفل، وأن دورهم في هذه المؤسسات يتمثل في إصلاح هؤلاء الأطفال، وجعلهم أعضاء صالحين في المجتمع.
5. تشريع القوانين التي تجرّم العنف ضد الأطفال سواء من عصابات الجريمة، أو من أجهزة الشرطة والأمن، أو حراس المؤسسات الإصلاحية.
6. تقديم الدعم العيني والمالي والاقتصادي للأسر الفقيرة بهدف الحيلولة دون تفككها، ومساعدتها على تربية أطفالها تربية سليمة.

7. توفير التعليم المجاني، وبخاصة في المرحلتين الابتدائية والأساسية، لجميع الأطفال.
8. وضع آليات مناسبة للإرشاد ومعالجة الشكاوى، والإبلاغ تراعي خصوصيات الطفل وتكون متاحة للأطفال ذوي الصلات بالشارع؛ للتبليغ عن حوادث العنف التي يتعرضون لها.
9. ضرورة وضع برامج ومشروعات وطنية تشترك فيها جميع الجهات ذات العلاقة لتوفير خدمات التعليم والصحة والترفيه والسكن، وغيرها للأطفال الأيتام والمشردين.
10. ضرورة وضع نظام وطني لحماية الطفل تقوده الحكومة وبمشاركة جهات معنية متعددة يعتمد القوانين القائمة والقيم الاجتماعية، ويقوم من حيث الممارسة على الحقوق ويستطيع حماية الأطفال من صنوف متعددة من الحرمان وانتهاك الحقوق.
11. ضرورة وضع آليات منظمة لجمع البيانات عن أطفال الشوارع، وذلك لتحديد أوجه التمييز والفوارق في تحقيق الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية ذات الصلة وإمكانية تصنيف أطفال الشوارع حسب الظروف والصلات والخصائص والتجارب بغية تصميم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج واكتشاف العوائق ومعرفة مستوى التقدم المحرز في تنفيذها من خلال جمع الأدلة. ويعني هذا جمع بيانات نوعية وكمية وضمان مشاركة أطفال الشوارع في جمع المعلومات، وتحليلها ونشر البحوث، باعتبارهم خبراء في أمور حياتهم.

المصادر:

- أحمد، مظفر جواد، (2018)، "سيكولوجية أطفال الشوارع"، ورقة بحثية مقدمة إلى مركز الدراسات التربوية والأبحاث النفسية، جامعة بغداد.
- آل سعود، منيرة، (2005)، "إيذاء الأطفال: أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرضين له"، القاهرة، مصر، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان بشأن حماية وتعزيز حقوق الأطفال الذين يعملون و/أو يعيشون في الشوارع رقم A/HRC/19/35 بتاريخ 2012/1/11 https://www.unicef.org/reports/annual-report-1986
- جواد، منيرة محمد، (2017)، "دور الرعاية الاجتماعية للطفولة"، مجلة مركز دراسات الكوفة-جامعة الكوفة، دراسة منشورة على موقع المجلة، المجلد 1، العدد 46.
- حسين، أحمد خضير، (2021)، "المخاطر الاجتماعية لتسول الأطفال في العراق"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد-العراق.
- حمد، نورية علي، (2009)، "حماية الطفولة، قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون"، ط1، جمهورية اليمن.
- الحامد، برزان، (2019)، "ظاهرة أطفال الشوارع: الأسباب، الآثار والمشكلات، المعالجات"، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، العدد 10.
- رفاعي، عادل محمود، (2003)، "الخدمة الاجتماعية في مجال تأهيل ورعاية أطفال الشوارع"، دار الفكر العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- زايد، أحمد، (2006)، "تطور السياسات الاجتماعية والقطاعية في ظل العولمة، مقاربة اجتماعية لوزارات الشؤون الاجتماعية والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي"، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، رقم 45، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي.
- زيادة، خالد، (2008)، "الخسيس والنفيس: الرقابة والفساد في المدينة السالمية"، بيروت، دار رياض الريس.

- ساحي، فوزية، (2017)، "ظاهرة أطفال الشوارع: أسبابها وإنعكاساتها على المجتمع"، موقع المجلة العلمية الجزائرية ASJP.
- الطراح، علي، (2004)، "تقييم فاعلية مشروعات الأسر في دول مجلس التعاون الخليجي"، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية.
- عبدالرحيم، محمد أحمد محمود، (2022)، "الحماية الاجتماعية ومعالجة إشكاليات الأسرة"، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية.
- عسيري، عبدالرحمن، (2001)، "الأنماط التقليدية والمستحدثة لسوء معاملة الأطفال"، أعمال ندوة سوء معاملة الأطفال وإستغلالهم غير المشروع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- علي، عبدالرحمن عبدالوهاب، (2008)، "أطفال الشوارع في اليمن، دراسة إجتماعية، إقتصادية، نفسية"، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية، بحث منشور على صفحة منتدى المرأة للدراسات والتدريب.
- علي، ماهر ابو المعاطي، (2010)، "الإتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية"، جامعة الحلوان، المكتب الجامعي الحديث.
- فهمي، محمد سيد، (2005)، "الرعاية الاجتماعية و خصخصة الخدمات"، الأسكندرية، المكتب الجامعي، جمهورية مصر العربية.
- ليلي، خواني، فاطمة الزهراء، بدي، (2018)، "الرعاية الاجتماعية وتطورها التأريخي"، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، كلية الحقوق، تلمسان، الجزائر.
- مرسي، أبو بكر مرسي محمد، (2001)، "ظاهرة أطفال الشوارع، المفهوم، الأنتشار، العوامل المسؤولة، المخاطر، الجهود المبذولة، رؤية غير حضارية"، الطبعة الأولى، القاهرة، جمهورية مصر العربية، مكتبة النهضة المصرية.
- مصطفى، عدنان ياسين، حمزة، كريم محمد، (2019)، "أطفال في نزاع مع القانون، دراسة تقويمية لمؤسسات إصلاح الأحداث في محافظتي بغداد ونينوى"،جمهورية العراق.

- موسى، أحمد، (2009)، "أطفال الشوارع، المشكلة وطرق العلاج"، المنصورة، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.
- النجاحي، فوزية محمود، الجندي، إكرام حمودة، (2015) "الأبعاد الاجتماعية لظاهرة تشرد الأطفال، خطورة أطفال الشوارع (الأسباب – المشاكل – الحلول وسبل العلاج)"، القاهرة، دار الكتاب الحديث.
- اليوسف، عبدالله، (2004)، "دراسة: أطفال الشوارع بداية مشكلة أمنية"، مجلة البحوث الأمنية، العدد 39، الرياض-جامعة الملك فهد الأمنية.

المقالات والأوراق التعريفية والبحثية

- لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، الوثيقة رقم CRC/C/GC/21 الصادرة بتاريخ 2017/6/21 بعنوان "التعليق العام رقم 21 (2017) بشأن أطفال الشوارع
- بحث منشور على موقع اليونيسيف في تونس https://www.unicef.org/tunisia/media/6341/file/Cartographie-protection-enfance-2022.pdf بعنوان "الخارطة الوطنية للمتدخلين في مجال حماية الطفولة" من قبل وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن/مكتب المندوب العام لحماية الطفولة في عام 2022.
- ورقة بحثية منشورة على موقع وزارة التضامن والأندماج الأجتماعي والأسرة، https://social.gov.ma بعنوان وحدات حماية الطفولة عام 2024.
- بيانات منشورة على موقع اللجنة العليا للطفولة في ليبيا https://hcc.gov.ly في 2024/3/10
- موقع الشبكة العربية للطفولة المبكرة https://www.anecd.net/article نص الأستراتيجية الوطنية لرعاية الطفولة منشور على موقع الشبكة.
- وثيقة نشرتها وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية موقع https://www.abaadmena.org/wp-content/uploads/documents/ebook.1474624965.pdf
- موقع الأمم المتحدة على الأنترنيت، وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة، لجنة حقوق الطفل، برقم CRC/C/IRQ/2-4 بتاريخ 2014/3/17 بعنوان "تقارير الدول الأطراف في إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 والمقدمة إلى اللجنة عام 2013".

- ورقة تعريفية بهيئة رعاية الطفولة في العراق منشورة على موقع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق https://www.molsa.gov.iq/?page=167 بتاريخ 2022/2/8.
- المجلس العربي للطفولة، نبذة عن المجلس، أهدافه وإستراتيجياته، ورقة تعريفية منشورة على موقع المجلس https://www.arabccd.org
- برنامج الخليج العربي للتنمية، ورقة تعريفية عن البرنامج وأهدافه وسياساته، منشورة على موقع البرنامج https://agfund.org/ar
- مقال منشور على موقع وكالة الأنباء الجزائرية يوم 2024/3/24 تحت عنوان حماية و رعاية الطفولة في الجزائر : شبكة مؤسساتية تضم نحو 400 مؤسسة تنشط عبر الوطن.
- موقع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، ورقة تعريفية بهيئة ورشة عمل أقامها قسم الشؤون الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد- العراق بتأريخ 2021/1/21 منشور على موقع بيت الحكمةhttps://www.baytalhikma.iq/News_Print.php?ID1
- موقع الهيئة العامة للأستعلامات، جمهورية مصر العربية، "دراسات في حقوق الأنسان، حماية الطفل". معلومات منشورة على الموقع.
- إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1924
- إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989
- موقع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الأردنية، معلومات منشورة على الموقع.
- رعاية الطفولة، منشورة على موقع الوزارة.
- ورشة عمل أقامها قسم الشؤون الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد- العراق بتأريخ 2021/1/21 منشور على موقع بيت الحكمةhttps://www.baytalhikma.iq/News_Print.php?ID1
- موقع الهيئة العامة للأستعلامات، جمهورية مصر العربية، "دراسات في حقوق الأنسان، حماية الطفل". معلومات منشورة على الموقع.
- إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1924

- إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989
- موقع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الأردنية، معلومات منشورة على الموقع.
- الأعلان العالمي لحقوق الأنسان لعام 1949.
- صحيفة الصباح العراقية الصادرة بتاريخ 2017/7/17.
- موقع رادو الأخباري، موقع إعلامي عراقي، حالات الطلاق في العراق في تزايد مستمر، إحصائية منشورة على الموقع في 2024/1/3.